نحو مقاربة إسترتيجية لإدارة مخاطر تغييرات الجغرافيا السياسية فى المنطقة العربية

دراسة تطبيقية:لإشكالية تصاعد نزاعات الهوية

ا.م.د/وئام السيد عثمان ـ قسم العلوم السياسية والادارة ـ جامعة بورسعيد

تمهيد :

إن عدم القدرة على إدارة التنوعات الأ يديو لوجية والأثنية والعرقية والدينية في المنطقة العربية رفعت الصراع السياسى الناتج عن التغيرات الثورية إلى نزاعات للهوية جعلت هدف مكافحة تصاعد تداعبات تغيرات الجغرفيا السياسية في المنطقة ، بالتصدى إلى الأختراقات الخارجية لنزاعات الهوية في الدول العربية ، ضرورة لإشكالية عجز قدرة الدول العربية للتصدى ، وتستعين الدراسة بالمنهج التاريخى وأداة تحليل المضمون للوصول لمقاربة إستراتيجية لإدارة مخاطر التغييرات الجغرافيا السياسية في المنطقة العربية .

(الجغرافية السياسية ـــــ نزاعات الهوية ـــــ إدارة المخاطر ـــــ الإستراتيجية ـــــ الجيوسياسية)

اولاً- المقاربة المعرفية لمفهوم الجغرافيا السياسية:

1- المقاربة المعرفية لمفهوم الجغرافيا السياسية.

2- الأهمية الجيوستراتيجية للوطن العربي.

3- أثر التغيرات السياسية على جغرافية المنطقة العربية.

1- المقاربة المعرفية لمفهوم الجغرافيا السياسية:

تعريف الجغرافيا السياسية:إن نشأة الجغرافيا السياسية كعلم هجين نتج عن اندماج علمين قد انعدم اليقين التام حول مفهوم موضوعيهما قد أدي بالضرورة إلى صعوبة الاتفاق على تعريف موحد يعين مجال موضوع الجغرافيا السياسية ويميزه عن غيره من العلوم.لذا جاءت التعريفات لتعبر عن عناصر "علمي السياسة والجغرافيا" (شكل1).ومن أهم تلك التعريفات:

شكل (1) الجغرافيا السياسية في المنطقة البينية بين علمي الجغرافيا والسياسة[1]

*** الجغرافيا السياسية هي: دراسة الوحدات أو الأقاليم السياسية كظاهرات علي سطح الأرض وما تشتمل عليه هذه الوحدات من شعوب وجماعات،ويتوقف امتداد هذه الأقاليم وطبيعتها علي تباين الظاهرات السياسية التي تسود العالم[2].**

ب - عناصر دراسة الجغرافيا السياسية:

1- تحديد مدي التوافق الجغرافي بين الدولة والأمة:وهذا أمر يثير مسألة الحدود السياسية وهل تضم الدولة أقليات داخلها، أم هناك ادعاءات خاصة بأقاليم خارج حدودها.

2- موارد الدولة التي تتحكم فيها لتحقيق أهدافها، كرفاهية الشعب وحمايته، وتتمثل هذه الموارد في(الموقع الجغرافي –حجم الدولة وشكلها–الموارد الطبيعية–الموارد البشرية)،وتنعكس درجة استغلال موارد الدولة أو البيئة علي نجاح الدولة أو الوحدة السياسية واستقرارها.

[1] د.محمد توفيق-الدولة في عالم بلا حدود"دراسة في الجغرافيا السياسية،(رشيد للنشر والتوزيع، رقم الايداع2003/17626)،ص 15
2محمد عبد الغني سعودي، الجغرافيا والمشكلات الدولية،(القاهرة ،المكتبة النموذجية، 1977)، ص ص2-3

3- دراسة تجارة الدولة الخارجية،إذ أنها يمكن أن تمثل عنصر قوة أو عنصر ضعف ويمكن أن تستخدم التجارة الخارجية إذ أنها يمكن أن تمثل عنصر قوة أو عنصر ضعف،ويمكن أن تستخدم التجارة كوسيلة لتحقيق غرض سياسي كما حدث في:حظر العرب تصدير البترول إلى الولايات المتحدة الأمريكية،وخفضهم للكميات المصدرة إلى الدول الأوربية في خريف عام 1973.

4- التماسك الاجتماعي للسكان أو درجة الوحدة القومية، والعوامل التي تؤدي إلى عدم التماسك سواء كانت دينية أو لغوية أو قومية أو عرقية، ومدي نجاح الدولة في المحافظة علي تماسكها الداخلي إذ تحمل الدول بين ثناياها تشابهات إقليمية تشدها إلى بعضها وتعرف بقوي الجذب Centripetal Force،وكذلك اختلافات تعرف بقوي الطرد Centrifugal Force،تعمل على تفكيكها، ويتوقف بقاء الدولة أو اختفائها،واستقرارها أو اضطرابها على قوة كل من العاملين وأكثرهما فعالية.[3]

ج - المفاهيم المشتركة:

زاد التداخل في المفاهيم وصار الفصل صعباً بين مفهوم الجغرافيا السياسية وبين كل من الجيوبولوتيكي والجيوستراتيجية،وفيما يلي توضيح لكلا المفهومين:

- **الجيوبولوتيكي:يعرف علم الجيوبولوتيكي بأنه:"ذلك العلم الذي يدرس السلوك السياسي في تغيير الأبعاد الجغرافية للدولة".**

ولقد ركز التحليل الجيوبولوتيكي قديماً علي:أن المعلومات الجغرافية ذخيرة علمية يتزود بها قادة الدولة وساستها لخدمة التوسع المساحي للدولة خارج حدود الدولة،من خلال زحزحة الحدود،ومن ثم تزييف الخرائط على الأرض،وتمثل المدرسة النازية الألمانية،والعدوانية الصهيونية "الإسرائيلية" تطبيقاً واضحاً لهذا التحليل.

أما عن التحليل الجيوبولوتيكي حديثاً فقد ركز علي: فكرة الدولة العالميةوالتي تعتبر ان العالم ينتظم في أنماط من توزيعات اليابس والماء وخطوط تصل هذه التوزيعات فيما بينها"وقد ترتب عليها نظريات استراتيجية مختلفة تبحث في أكثر المراكز ثقلاً للسيطرة عليها[4].

وترتكز معايير التفرقة بين الجغرافيا السياسية والجيوبولوتيكي على ما يلي:

1- تدرس الجغرافيا السياسية الإمكانات الجغرافية المتاحة للدولة،بينما الجيوبولوتيكي تعني بالبحث عن الاحتياجات التي تتطلبها هذه الدولة لتنمو حتى ولو كان وراء الحدود.

2- تشغل الجغرافيا السياسية نفسها بالواقع بينما تكرس الجيوبولوتيك أهدافها للمستقبل،من زحزحة الحدود إلى تزييف الخرائط.

---

[3] محمدعبدالغني سعودي، الجغرافيا السياسية المعاصرة "دراسة الجغرافية والعلاقات السياسية الدولية،(القاهرة:مكتبة الانجلوالامريكية 2010)، ص ص5-6.

4لمزيد من التفاصيل:
محمد رياض، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا،(القاهرة:مؤسسة هندوي للتعليم والثقافة ،2012)ص ص54-58.

3- تنظر الجغرافيا السياسية إلي الدولة كوحدة استاتيكية، بينما تعدها الجيوبولوتيك كائناً عضوياً في حركة متطورة.

4- الجيوبولوتيك تجعل الجغرافيا في خدمة الدولة،بينما تري الجغرافيا السياسية أنها صورة للدولة.

- **الجيوستراتيجية:هو مفهوم يعني:دراسة الموقع الاستراتيجي للدولة أو المنطقة الإقليمية، ومدي تأثير هذا الموقع في العلاقات السلمية والحربية،وذلك من خلال تفعيل وتوظيف استراتيجيات سياسية واقتصادية وعسكرية ومعلوماتية،لتحقيق الأهداف الوطنية.تتحدد عناصر الجيوستراتيجية فيما يلي:[5]**

ا-الجيواقتصادية:تدرس العلاقة بين الأرض والمعطيات الاقتصادية،ومدي تفاعلها وأثرها على المستويات المحلية والإقليمية والدولية،المباشرة وغير المباشرة وبالتالي أثرها على المسارات والأنشطة الاقتصادية المحددة في الاستراتيجية الاقتصادية.

ب-الجيوعسكرية:تركز على العلاقة بين الأرض كبيئة للعمليات العسكرية، وأثرها في تحديد مكان وزمان ومسار وطبيعة العمليات العسكرية بمختلف أنواعها.كما تبرز مدي أثر الأرض وطوبوغرافيتها في تحقيق الأهداف العسكرية في المستويات التكتيكية والعملياتية والاستراتيجية كما تبرز أثر الطبيعة البشرية في بنية الاستراتيجية العسكرية والاستراتيجية العسكرية الوطنية.

ج-الجيومعلوماتية:تهتم بأثر المكان في طبيعة جمع ومعالجة وتحليل المعلومات وأنظمة المعلومات في ظل الإعلام الآلي المحوسب، وأثر الاستراتيجية المعلوماتية ومعطياتها في مدلول الاستراتيجية الوطنية.

وبرغم من الاختلافات فيما بين المفاهيم السابقة إلا أن هناك علاقات تبادلية قوية بين التغيرات الجيوبولوتيكا والجيوستراتيجية،فالتغيرات الجيوبولوتيكا لها تأثير مباشر وغير مباشر على المجال الجيوستراتيجي،وقد تدفع باتجاه إحداث تغيرات جيوستراتيجية،ومن جهة أخري فالتغيرات الجيوستراتيجية لها تأثير مباشر على القضايا الجيوبولوتيكا،وقد تمهد الطريق لتغيرات داخلية جوهرية في مكونات الدول.وبالتالي فإن عدم الإدراك الجيد للتغيرات الجيوستراتيجية أو التقليل من شأنها أو الاستهانة بها قد يؤدي إلى عواقب مفاجئة وغير متوقعة.ومما يجدر الانتباه له أن القوي العالمية تراقب وتتفحص وتمسح بشكل مستمر الأحداث والتغيرات الجيوبولوتيكا في دول المنطقة العربية وذلك للتكيف مع هذه التغيرات ولتتعامل معها بطريقة مناسبة قبل أن تؤثر على مصالحها في المنطقة.

---

[5] لمزيد من التفاصيل:

د. عبدالعظيم محمود حنفي،سلاح الجغرافيا،مجلة البراية،(إدارة الشئون العامة بالقوات البرية الملكية -السعودية،10 مارس 2013) متاح علي الرابط التالي:

https://rslf.gov.sa/Arabic/AlBarriyaMagazine/Articles/Pages/ar15.aspx

د.سعود عابد ،الفرق بين الاستراتيجية والجوستراتيجية،(الرياض)، (25 مارس 2010)، متاح علي الرابط التالي:

http://www.alriyadh.com/509799

ثانياً- الأهمية الجيوستراتيجية للوطن العربي:[6]

تمتلك المنطقة العربية مكانة عابرة للإقليمية نتيجة عوامل عدة،يأتي في مقدمتها الموقع الاستراتيجي المتميز،فهي تتوسط قارات العالم الثلاث آسيا وأوربا وأفريقيا،وتغطي المساحة الجغرافية الممتدة من المحيط الأطلسي غرباً إلي قوس المرتفعات التركية –الإيرانية شرقاً،ومن البحر المتوسط وأوربا شمالاً،إلي المحيط الهندي جنوباً،كما يسيطر علي مداخل ومخارج هذه القارات الثلاث وتتحكم في طرق مواصلاتها وملاحتها.

كما وتكمن الأهمية الجيوستراتيجية للمنطقة العربية،في توسطها بين منطقتين هما أكثر مناطق العالم تمركزاً بالسكان،إذ يجتمع فيها أكثر من ثلثي سكان العالم وهما آسيا الموسمية وأوربا.وتتحكم الأراضي العربية بثلاثة شرايين للملاحة العالمية هي البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربي،وزادت هذه الأهمية مع تدشين قناة السويس عام 1869 الذي عزز من دينامية الطرق البحرية بين السواحل الجنوبية الشرقية للبحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والمحيط الهندي،وتشرف المنطقة العربية على مساحة مهمة من الساحل الجنوبي لأهم بحر في العالم (البحر المتوسط) فضلاً إلى اشرافه على عدد من البحار الداخلية والمضايق والممرات المائية الحيوية،وفي مقدمتها مضيق هرمز وقناة السويس،كما تحوي العديد من الأنهار الداخلية والجداول،والعديد من الموانئ الصالحة للملاحة على امتداد المنطقة العربية.

ومما زاد في أهمية المنطقة هو اكتشاف النفط الذي يمثل العصب الحيوي للاقتصاد الدولي،إذ تمتلك المنطقة العربية حوالي ثلثي احتياطي العالم.فضلاً عن تأثرات الصراع العربي-الإسرائيلي على علاقات بلدان المنطقة بعضها مع البعض الآخر وعلاقاتها مع القوي الدولية الأخرى،وبؤرة الصراع المزمنة في الخليج العربي علي مصالح الأطراف الدولية المرتبطة بها.

وتبعاً للأهمية الجيوستراتيجية والخصوصية الجغرافية–التاريخية أصبحت المنطقة العربية بمثابة قلب العالم وتاسيساً علي منهج الربط بين الجغرافيا الرياضية والجغرافية التأريخية أي(الربط بين المكان والحدث)يتضح أن المنطقة العربية هي عبارة عن مجال جغرافي حيوي،بل أنها المنطقة الاكثر حيوية في العالم من حيث جيوستراتيجيتها الموقعية في قلب العالم،وكذلك شبكات الانفتاح علي العالم عبر سلسلة من المنافذ البحرية والبرية،ونقاط الارتكاز في هذا المجال الحيوي فهي:الحجاز(شبه جزيرة العرب)ومصر(أرض الكنانة)وبلاد الشام والعراق (بلاد ما بين النهرين).

وبناءً علي تلك المميزات الجيوستراتيجية للمنطقة العربية التي جعلتها من أكثر مناطق العالم حساسية تجاه السياسة الدولية وتياراتها وتغيراتها،فالقضاياالمثارة علي الساحة العربية أصبحت تحتل موقعاً متقدماً في استراتيجيات القوي العالمية الفاعلة،وتستأثر باهتمام القوي الإقليمية المتأثرة بتطورات هذه القضايا،والمؤثرة فيها،الأمر الذي جعل من المنطقة العربية

[6] ثائرخليل حمد ،الأمن القومي الأمريكي"والتغيير في المنطقة العربية"،(الاردن: دار الحامد للنشر والتوزيع رقم الايداع2015/5/2131).

نقطة تماس استراتيجي وساحة تنافس دولي بين كل الأطراف من ذوي المصالح المختلفة،إذ يتحرك كل منها في الاتجاه الذي يخدم استراتيجيته[7].

ثالثا- أثر التغيرات السياسية على الجغرافية العربية:

فرضت الثورات العربية منذ مطلع عام 2011 تغييرات ومعادلات جديدةعلي أرض الواقع[8].لذا كان انطلاق الثورات العربية في ظل تغيرات جيوستراتيجية يحمل في طياته تحديات وفرص لإعادة تشكيل الجغرافية السياسية للمنطقة.

1- التحديات

- **أسهمت وحدة الإقليم العربي في دفع الدول التي لم تصل إليها الثورات إلي فتح باب الإصلاح السياسي حيث سيطرت هواجس كيفية الخروج من مأزق الثورات في كلاً من منطقة الخليج العربي والمغرب العربي،وكذلك علي المناطق الجنوبية الشرقية من الوطن العربي،وكيفية التكيف مع واقع جديد من مطالب الإصلاح السياسي والتغيير الديمقراطي والعدل الاجتماعي علي الاهتمامات النظم الحاكمة دون تكاليف باهظة[9].**
- **إدراك الرأي العام العربي واقعية وحجم الجيوسياسية[10] التي تمت صياغتها لتعميق التجزئة في المنطقة العربية،من خلال توجيه الدول إلي هويات أخري تحل محل هويتهم العربية أو تسبقها في أولويات الانتماء مثل[11]:**

ا- المشروع الشرق أوسطية:الذي يهدف إلى إعادة تنظيم المنطقة في شكل جديد يسمح باستيعاب بعض الأقطار العربية في نظام يضم كل من تركيا وإسرائيل وعدداً من البلدان الأخرى.مما يؤدي إلى وجود أقطار عربية متناثرة بلا فكرة تجمع بينها،وكل منها فاقد القدرة على توليد فكرة تجمع تياراته الداخلية، وهو ما ينجم عنه زعزعة الأمن القومي العربي وخلق حالة عدم الاستقرار.كما ان من ضمن أهدافه تعزيز التعاون المدني والأمني والاقتصادي والسياسي بين دول الخليج العربي ومصر وأطراف اخري مثل تركيا والولايات المتحدة والكيان الصهيوني.

ب- الشراكة المتوسطية: وهو المشروع الذي يوازي المشروع السابق ولكنه بدعم أوروبي، وخاصة من فرنسا والذي يهدف إلى سلخ عدد من الأقطار العربية جنوب البحر المتوسط في

7ثامر كامل محمد، الأخلاقيات السياسية للنظام العالمي الجديد ومعضلة النظام العربي، سلسلة دراسات استراتيجية،(مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية– الامارات، العدد 127)، أبو ظبي، ص25.

8سعيد رفعت، الثورات والانتفاضات العربية بين نوازع الفرقة وعوامل التعثر، مجلة شئون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، (القاهرة: العدد 147،خريف 2011)، ص8.

9د. محمد السعيد إدريس، مستقبل النظام العربي: بين التطورات الجديدة في هيكلية النظام العالمي وتداعيات الثورات العربية، المركز العربي للبحوث والدراسات، (18 يناير 2015)، متاح على الرابط: -

http:// www.acrseg.org/36543

10لمزيد من التفاصيل: -

صلاح محمود سالم، نظرية المؤامرة في الوعي السياسي العربي، شئون عربية، (العدد 166، صيف 2016)، ص140.

11أ.د صبري فارس الهيتي، الفوضى الخلاق والحرب الاستباقية والنظريات الجيوبولوتيكية، (عمان:درا أمجد للنشر، 2016) ص184.

شمال إفريقيا ويستثني البعض الآخر مثل ليبيا قبل ثورة فبراير 2011 ويدمجها مع الأقطار العربية،وما تتطلبها تلك الأهداف من مستلزمات الاتحاد او التوحيد.

- **انتجت تداعيات مخاطر الثورات العربية(مقاربة جيوستراتيجية)لتحقيق الحماية والأمن للمنطقة–كانت بمثابة مقاربة للوحدة بين الدول العربية–حيث تحددت آليات تلك المقاربة في أعقاب ثورة 30 يونيو في مصر،وقد تمثلت:**

- جيواقتصادياً في توفير النفط والغاز وضخ استثمارات ومساعدات عينية من قبل دول الخليج(فيما عدا قطر) إلى دول الربيع العربي وعلي رأسها مصر.

حيث اتجهت كل من الإمارات والسعودية بصورة رئيسية للدولة المصرية لدعم النظام الجديد،سواء من خلال التنفيذ المباشر للمشروعات التي تؤثر علي الحياة اليومية للمواطن المصري كما في حالة الإمارات،أو من خلال تقديمها للحكومة المصرية حيث أعلنت السعودية تقديم ودائع بنكية وتوفير نفط وغاز بقيمة ملياري دولار[12].

- جيوعسكرية في إحياء إنشاء قوة عربية مشتركة لمواجهة التهديدات الأمنية التي تواجه المنطقة العربية في مرحلة ما بعد الحراك الثوري،فضلاً عن إمكانية تحول بعض الدول العربية إلي"دول فاشلة"بسبب الصراعات المسلحة الداخلية،وما تنطوي عليه من مخاطر تهدد الأمن القومي العربي،فجاءت موافقة القمة العربية السادسة والعشرين في شرم الشيخ مارس 2015 علي دعوة الرئيس المصري بتشكيل قوة عسكرية مشتركة لمواجهة التحديات التي تهدد أمن وسلامة الدول العربية وسيادتها الوطنية[13].

- **تراجع نظرية استقرار هيمنة القطب الأوحد الأمريكي وسياسات الكسب من طرف واحد،وهي نظرية تشتق من الواقع الجيوستراتيجي والمصالح الحيوية في إقليم أو جغرافيا ما ومن أهم مظاهر هذا التراجع:**

- تراجع قدرات جيوب العمل الاجتماعي والإنساني المتقدمة في المجتمعات العربية والتي تحظي بدعم وتمويل غربي،وتنفذ برامج وتوجهات تخدم سياساتها،وقد ثبت فشل هذه المؤسسات برغم كل محاولاتها لتنسب التغيير الذي حدث إلي جهودها[14].

- تصاعد الدور الروسي في المنطقة وصولاً إلي استخدام حق الفيتو في وقف المشروع الفرنسي الخاص بوقف اطلاق النار في حلب في أكتوبر 2016[15].

- فشل سياسة (احتواء) التيارات ذات المرجعية الإسلامية التي ساعدت في صعودها إلى الحكم في أعقاب ثورة 30يونيو.حيث ترددت بين خيارين كلاهما صعب،أولهما: الدفاع عمن

---

[12]خالد الدخيل، ما بعد الإخوان: إعادة بناء جديد للعلاقات المصرية الخليجية،(السياسة الدولية، عدد 194، أكتوبر 2013).

13لمزيد من التفاصيل:
شريف شعبان، إلى أين تتجه القوة العربية المشتركة، (آفاق سياسية، العدد 18، يونية 2015)، ص65.

14جواد الحمد، سياسات أميركا في المنطقة بعد الربيع العربي، (مركز دراسات الشرق الأوسط، أيار (مايو) 2012)، متاح على الرابط:
http:// www.mesc.com.jo/ourvision/2011/16.html/

15 لمزيد من التفاصيل:
حلب تقسم مجلس الأمن وفرنسا تحذر روسيا، خبر متاح علي الرابط التالي:
www.aljazeera.net/news/arabic/2016/10/8

تصورتهم حلفاء جدداً ثبت هشاشتهم السياسية بشكل كبير والمخاطرة إذا تبنت هذا الموقف بمعاداة نظام الحكم الجديد والذي يحظى بدعم شعبي ودعم إقليمي من حلفاء الولايات المتحدة في الخليج. ثانيهما:انتهاج المنطق البراجماتي ذاته في التعاطي مع المنتصر علي الأرض مع المخاطرة في هذه المرة علي خسارة ثقة الجميع في أي علاقة تحالف معها[16].

- تصاعدت أدوار القوي المنافسة،ذات المصالح المتعارضة مع المصالح الأمريكية في المنطقة سواء أكانت قوي كبري (روسيا والصين)،أم قوي إقليمية،(إيران وحزب الله اللبناني).

تلك الفرص السابقة وغيرها من فرص لم تذكرها الدراسة كان في إمكان الدول تفعيلها لإعادة تشكيل جغرافية سياسية للمنطقة يتم الانطلاق من خلالها نحو خريطة سياسية تحجم أطماع التدخلات الخارجية في المنطقة وتغير اتجاه المسار نحو سياسات الاعتماد المتبادل.

2- الفرص

- **الدولة الفاشلة: حيث تشهد بعض دول المنطقة حالات من التفكك، وهي آخذه بالتحول إلى دول فاشلة. فتحديات الأمن القومي التي تطرحها تلك الدول ترسم ملامح الجغرافيا السياسية الجديدة للمنطقة،حيث استمرت حالة الانقسام في الدول التي شهدت ثورات، خصوصاً ليبيا وسورية واليمن،وتمثلت أهم ملامح صراع الدول ضد قوي التفكيك في:استمرار عدم التوافق الوطني علي الحل السياسي،واستمرار الدعوة إلي الانفصال عن الدولة، وتجلي الدور الدولي في الصراعات الداخلية[17].فافتقدت الدول القدرة على الحكم، وأصبحت حدودها السياسية مجرد خطوط شكلية.الأمر الذي جعل تدفق الإرهابيين، والمهاجرين غير الشرعيين والأسلحة بجميع أنواعها أكثر سهولة في المنطقة،بل الأمر أدي إلي ترقب اشتعال الحروب الأهلية وانتظار"حرب الجميع ضد الجميع"حسبما سماها (توماس هوبز)[18].**
- **تصاعد دور دول الجوار الجغرافي:[19]لقد ساعد على تصاعد دور دول الجوار الجغرافي تركيا وإيران وتأثيره في تغييرات الجغرافيا السياسية في المحيط العربي،التماس المباشر للدولتين مع سورية،وارتباط كل منهما بأطراف دولية لها مصالح فيها،وتأثيرات التوصل لاتفاق النووي بين إيران والدول الغربية.**

فلقد ازداد الدور التركي بازدياد حضور المشكلة الكردية، وأدي التصعيد الرسمي وقيام النظام بتصعيد الحرب العسكرية الشاملة على الأكراد إلى نشوب حرب شوارع متقطعة في معظم المدن الكردية، وتصعيد الأكراد مطالبهم بإقامة حكم ذاتي أو إدارة ذاتية لهم.وعزز هذا الطلب تصاعد نفوذ الأكراد في سورية وسيطرة قوات الحماية الكردية وحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي المؤيد لحزب العمال الكردستاني على معظم الشريط الحدودي مع تركيا.

16مالك عوني، هل تعيد الانتفاضة العربية تعريف السياسة الأمريكية في المنطقة، تحولات استراتيجية "ملحق"، السياسة الدولية، (مؤسسة الأهرام، عدد 194، أكتوبر 2013)، ص4.

17د. علي الدين هلال ، حال الأمة العربية، 2015-2016: العرب وعام جديد من المخاطر، المستقبل العربي، (مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت ، العدد 447، مايو 2016)ص 17.

18لمزيد من التفاصيل حول (الدولة الفاشلة): -
روبرت كوبر، تحطم الأمم: النظام والفوضى في القرن الحادي والعشرين، ترجمة زهير السمهوري،(الرياض:مكتبة العبيكان، 2005)، ص 126.

19د.علي الدين هلال ، حال الامة العربية ، 2015- 2016 ، مرجع سبق ذكرة ، ص15- 16.

هذا إلي جانب كشف علاقة التعاون بين تركيا وتنظيم داعش،التي تمثلت بتوفير الحكومة التركية الحماية لأنشطة التنظيم داخل الأراضي التركية،وتزويدها إياه بالأسلحة والعتاد مقابل حصولها على النفط المهرب من سورية والعراق بأسعار مخفضة،وتكرار الاتهامات الروسية والغربية لتركيا بفتح حدودها أمام الإرهابيين من داعش وغيره من التنظيمات الإرهابية.

وعلى الصعيد الخارجي،استمرت الحكومة التركية في سعيها لإسقاط النظام السوري، وشهد عام 2015 العديد من التغيرات التي حالت دون ذلك،أهمها التدخل العسكري الروسي لدعم الجيش السوري والحفاظ على استقرار النظام، الذي غيّر من موازين القوي العسكرية على الأرض لمصلحة دمشق وحلفائها مع تراجع دور المعارضة المسلحة التي تدعمها تركيا والولايات المتحدة وبعض الدول الخليجية. وتراوحت علاقات تركيا بجيرانها الإقليميين ما بين التوتر والتحسن.فعلي صعيد التوتر، استمرت الشكوك في العلاقات التركية –العراقية خاصة بعد إرسال تركيا في مطلع ديسمبر 2015 قوة مقاتلة إلى معسكر بعشيقة شرق الموصل بذريعة محاربة داعش وحماية العناصر التركية المكلفة بتدريب القوات العراقية والبشمركة، وهو ما رفضته الحكومة العراقية واعتبرته تدخلاً في شئونها الداخلية.كما استمر التوتر مع مصر على خلفية تأييد تركيا أنشطة الإخوان المسلمين المعادية للنظام المصري.

وعلى صعيد التحسن، فقد حمل العام 2015 محاولات تركيا لإعادة تأسيس علاقات مع بعض الدول العربية التي كانت على خصومة معها، وعلي رأسها السعودية. واتضح ذلك في الزيارات الرسمية بين البلدين والاتفاق على إقامة مجلس أعلي للتعاون الاستراتيجي بينهما.كما سعت تركيا إلي تحسين علاقاتها مع إسرائيل،وتم الكشف عن اللقاء الذي جري بين مدير وزارة الخارجية الإسرائيلية والمسؤولين الأتراك.

أما بخصوص إيران فقد مثّل توقيع الاتفاق النووي الإيراني مع الدول الكبرى نقطة مهمة في تطور أوضاعها الداخلية والخارجية عام2015.وكان هذا الاتفاق محور الرهانات الاقتصادية والسياسية الداخلية في إيران ومحور تفاعلاتها الاقتصادية الإقليمية والدولية،فربط القادة الإيرانيون بين تطبيقه، ورفع العقوبات التي ستؤدي إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية نتيجة الافراج عن الودائع الإيرانية المتجمدة في البنوك الغربية، وجذب الاستثمارات الأجنبية،وتحديث صناعة النفط وزيادة تصديره.

وواصلت إيران تفاعلاتها الإقليمية.فتوترت العلاقة بين إيران والسعودية بشكل ملحوظ نتيجة الخلاف حول الأزمة في سورية،والحرب في اليمن،وكارثة التدافع في منى أثناء الحج،إلى أن بلغ ذروته مع إعدام الشيخ نامر باقر النمر الذي اعترضت إيران بشدة على تنفيذه.وصولاً إلى قرار الرياض بقطع العلاقات الديبلوماسية بين البلدين.في المقابل تحسنت علاقات إيران بحماس التي وصفها المسؤولون الإيرانيون بأنه علاقة استراتيجية.واستمر الموقف الإيراني الثابت ضد إسرائيل،واعتبار أن المقاومة هي الخيار الصحيح للفلسطينيين لمواجه هذا الكيان الإرهابي.

واستمرت المواقف الإيرانية في دعمها للنظام السوري والتشديد على أهمية الحل السياسي للأزمة. واستمر التعاون الإيراني– الروسي تجاه الازمة السورية بعد القرار الروسي بالتدخل العسكري المباشر.

تزعزع الهوية العربية: [20] شهدت سنوات ما بعد الغزو الأمريكي للعراق صعوداً للهويات الطائفية والمذهبية والإثنية،تُرجم في صراعات عنيفة في بعض الأحيان،وأضافت بعداً انقسامياً جديداً للمجتمعات العربية.

واستمرت مؤسسات رسمية في الدول الغربية،وبالذات الولايات المتحدة، وكذلك مراكز بحثية ووسائل إعلام على محاولة خلخلة بناء النسيج الاجتماعي في الأقطار العربية،من خلال تعميق المفاهيم السالبة للعروبة لدي أبناء الأمة بما يعمق دواعي الانقسام والتفتيت استناداً إلى أسس طائفية.الأمر الذي أدي إلي تهديد حقيقي للهوية العربية بوصفها المقوم الأساسي للنظام العربي.

المحور الثاني: رؤية تحليلية لتأثير تصاعد انزاعات الهوية في المنطقة العربية

أعادت الثورات العربية تحديات الهوية الوطنية إلى الواجهة إثر ظهور متغيرات عديدة في المراحل الانتقالية طرحت تنازعاً حول هوية الدولة،ومن أبرزها، صعود التيارات الإسلامية بشقيها المسيس والجهادي،وبروز التكوينات الأولية للمجتمعات العربية(القبلية، والطائفية والمناطقية) في التفاعلات السياسية،وسيادة الاستقطاب بين التيارات المدنية والدينية[21].

1- الهوية.. التعريف والمكونات:

أ -التعريف:هي السمات المعرفية للفرد أو الجماعة،والتي من خلالها يتم تمييز الذات عن الآخرين[22].ويعود مصطلح الهوية إلى خمسينيات القرن الماضي،وذلك عندما حل محل مصطلح الطابع القومي National Character،والروح الوطنية National Soul.

وإذا انتقلنا إلى نطاق أكثر اتساعاً،وهو الهوية الوطنية، ويقصد بها هوية جماعة سياسية واحدة تشترك في مجموعة القيم والالتزامات وطرق الحديث والسلوك،وذلك في مجال الشئون العامة.كما أن هذه الهوية توحد الجماعة السياسية حول فهم ذاتي مشترك،وتركز علي إعادة إنتاج الجماعة،وتواصل الأجيال[23]

ب- المكونات: استقرت الأدبيات على أن الهوية تتألف من أربعة مكونات رئيسية، يختلف الوزن النسبي لكل منها من حالة لأخري، تتمثل في اللغة أو الثقافة،والدين،والعادات والتقاليد،والتاريخ.ويري برنارد لويس،في كتابه "الهوية في الشرق الأوسط" أن المتغير الأكثر أهمية في تعريف الهوية في المنطقة هو الدين،ثم يأتي العرق في المرتبة الأقل أهمية،ويلعب التاريخ دوراً مهماً،حيث تستقي الدول هويتها من تاريخها القديم[24].

---

20 د. أحمد يوسف أحمد، مدخل إلى قراءة إجمالية في المشهد العربي،المستقبل العربي،مركز دراسات الوحدة العربية،العدد(443)يناير 2016 ،ص 49.

21د. خالد حنفي علي، معضلات الهوية الوطنية بعد الثورات.. ليبيا نموذجاً، الديمقراطية، العدد 56، مؤسسة الأهرام ، ص 67.

[22] إيمان احمد رجب- الهوية ام المصلحة "ماالذي يتحكم في علاقات الدول الخارجية " ، ملحق السياسة الدولية ، اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية ، السياسة الدولية ،مؤسسة الاهرام، عدد(186) ، اكتوبر 2011، ص 6.

2 Bhiku Parekh , Defining British Identity , The political Quarterly,Vol.71,No1 , Jan-March2000,p.6

3 Bernard Lewis , The Multiple Identities in the Middle East ,(UK: Weidenfeld and Nicolson,1998),pp68 -69

2- إشكالية الهوية في المنطقة العربية :

ان الهوية الوطنية ليست هدفاً في حد ذاته،وإنما تكتسب طابعاً وظيفياً من قدرتها على تحقيق الاندماج والتعايش بين الانتماءات المجتمعية المتعددة في إطار الدولة الوطنية الحديثة، لذا فإن ظهورها كتحدي يرتبط بمجموعة من الاختلالات التي تفسر ظهورها،خاصة في مراحل التحولات الكبرى مثل الثورات.تلك العوامل تتعلق ببنية الدولة ذاتها أو بطبيعة علاقاتها بالمجتمع.

ربما يكون استدعاء مدخل أزمات التنمية السياسية،مدخلاً إلى تشخيص إشكاليات الدول العربية التي تعود بجذورها إلى مرحلة ما قبل الاستقلال. فقد طرح هذا المدخل ست أزمات،أطلق عليها أزمات التنمية السياسية وهي أزمات: الهوية،والمشاركة والتكامل القومي،والشرعية، والتوزيع،وقدرة الدولة علي التدخل. وانطلق من أن حدوث تنمية سياسية في مجتمعات ما بعد الاستقلال مرهون بحل هذه الأزمات.والحقيقة أنه يمكن القول أن الدول العربية اخفقت في حل هذه الأزمات؛فمنذ الاستقلال عجزت الدول عن بناء هوية وطنية جامعة Inclusive وممثلة لكل التنوعات الموجودة بها في المجتمع Representative.والأمر الأخطر أن البلدان العربية كانت في أشد الحاجة إلى إنجاز هذه المهمة بحكم ما ورثه عدد كبير منها في حدود مصطنعة علي يد القوى الاستعمارية، وبحكم التركيبة غير المتجانسة للمنطقة ككل، سواء على أساس عرقي،أو ديني،أو مذهبي،أو طائفي.

كما أن مسار الدولة العربية في نشأتها كان عكس مسار الدولة الأوروبية التي تأسست فيها الدول على القوميات.فقد كان تطور القومية أو الأمة Nation هو الأسبق على ظهور الدولة State،في حين تأسست الدولة في المنطقة العربية قبل تبلور القومية أو الأمة.وبدلاً من أن تضطلع الدول الحديثة بالواجب الأصعب وهو بناء الهوية الوطنية الضامة،والممثلة عبر حوار مجتمعي واسع النطاق يضم كل التنوعات،ويبحث عن القواسم المشتركة،وينطلق من قيمة أن التنوع مصدر للثراء،وأن النجاح في إدارة التنوع هو المخرج لبناء الهوية الوطنية، فإنها لجأت إلى الحل الأسهل، وهو فرض الهوية من أعلي، سواء كانت أيدولوجية،أو دينية.ومع مرور العقود من الخمسينيات وحتى السبعينيات وما بعدها،اختفت الهويات الأيدولوجية،لمصلحة الهويات الدينية. والأمر الأخطر أنه سواء كانت الهوية دينية أو قومية،فإن نظرتها للتنوع كانت في غاية الخطورة،فالتنوع والاختلاف فتنة يجب درؤها.

تنقلنا هذه النقطة إلى الإشكالية الثانية،وهي فشل الدولة في فض الاشتباك بين الديني والسياسي.كما أشار برهان غليون إلى أنه بينما تؤدي سيطرة الدين على الدولة إلي تطوير الثيوقراطية،فإن استتباع الدين من قبل الدولة يدعم نموذج السلطة الأوتوقراطية.وفي كلتا الحالتين،يؤدي عدم فك الارتباط بين الديني والسياسي إلى ترسيخ النظم الاستبدادية في المنطقة العربية،وما يعنيه ذلك من غياب الشروط الثقافية للديمقراطية وللدولة الحديثة معاً.[25]

3- تصاعد نزاعات الهوية في أعقاب الثورات العربية:

تتصاعد نزاعات الهوية الوطنية،عندما تفشل الدولة في صياغة إطار تنظيمي وقيمي يستوعب التعددية المجتمعية بأشكالها المختلفة،ويُعلي من مفهوم المواطنة على ما عداه من انتماءات

[25] د.هويدا عدلي، الكراهية في المجتمعات من منظور "أزمة الهوية" ، ملحق السياسة الدولية ، اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية ، السياسة الدولية (مؤسسة الاهرام ،العدد199، يناير2015)، ص 15.

ما دون الدولة.على أن هذا الفشل،الذي يؤدي إلى ترسيخ النزاعات بين الهويات الفرعية، وتهديد تماسك الدولة ووحدتها،لا ينشأ تلقائيا، بل هو نتاج تراكمي لمجموعة من المتغيرات الأخرى ذات الصلة بالهوية الوطنية مثل العدالة الاجتماعية والديمقراطية،والتنمية المتوازنة،والمساواة في الحقوق والحريات وغيرها.فتلك المتغيرات تشكل أحد جوانب العقد الاجتماعي الذي ينبني بين المجتمع والسلطة،وتتأسس الدولة القومية الحديثة.

من هنا، فإن مأزق الهوية الوطنية في الحالة العربية الراهنة، يعد انعكاساً إلى:[26]

أ- فشل سياسة الدولة ما بعد الاستقلال في تكريس العدالة والديمقراطية بين مواطنيها،فالدولة تحولت إلى مجرد سلطة أمنية أو نخبة محدودة لاستغلال الموارد، وفي مواجهة ذلك، فإن المجتمعات خاصة ذات التكوينات المتعددة في المنطقة العربية، لم تتجدد سوي في هوياتها الفرعية (القبلية–الدينية–المناطقية–الجهوية) ملاذاً للحصول على حقوقها،أو حماية من بطش السلطة،أو حتى الاعتقاد في هوية أممية عابرة لحدود الدولة كما حال التنظيمات الدينية.وما أن لاحت الفرصة لانكشاف الدول العربية أمام تصاعد قوة المجتمع مع الثورات حتى بدا أن إعادة بناء الهوية الوطنية علي أسس من العدالة وعدم التمييز بات أمراً ملحاً في سياقات إعادة البناء للدولة[27].

ب- لم تستفيد المنطقة العربية من التحاقها بمسارات التكامل الاقتصادي الدولي،فذلك السعي إلي تحرير الاقتصادات الوطنية من كل القيود السياسية والأخلاقية،والثقافية،باستثناء الثقافة الليبرالية التي هي السند والمرجع للاقتصاد الرأسمالي، والسعي بالأساس إلى مراعاة حاجات القوى الاقتصادية العالمية[28] تسبب في معاناة المنطقة العربية من تبعات التنافس الدولي الحاد علي مقدراتها،خاصة المرتبطة منها بعناصر الجغرافيا السياسية وتحديد الموارد والموقع.وينعكس هذا الواقع على تراجع دور الهويات الوطنية أمام ازدياد التأثير على العوامل الداخلية ممثلة في أشكال الحراك السياسي،والمجتمعي والثقافي والأوضاع الأمنية في الاستقرار الداخلي من خلال التأثير على النخب والجماهير المتحركة بمصالح متعارضة ضد الوطن العربي.

ج- تفاقم الاختراق الخارجي أفضى إلى عدم الاستقرار والانقسام،فلقد تدفق المقاتلين والمرتزقة إلى البلدان التي تعاني صراعات ونزاعات الهوية.وبالذات إلى سورية وليبيا واليمن،لتأييد قوى إقليمية أو دولية لهذا الطرف أو ذاك في النزاعات القائمة.

يضاف إلى ما سبق أن عدم الاستقرار المزمن في العراق بعيداً من "الربيع العربي"وتفاقم مخاطر تفكيكه وتهميش سنته كلها عوامل أفضت إلى ظاهرة داعش التي يوجه أصل صناعها إلى مخططات خارجية وأدت تداعيات هذه الظاهرة إلى إعطاء ذريعة إضافية لمزيد من التدخل الإيراني في كل من العراق وسورية،إضافة إلى الاتهامات التي وجهت إلى تركيا بدعم خفي لداعش،وأخيراً وليس آخراً جاء التدخل الروسي في الصراع على أرض سورية بطلب من حكومتها.

26د. خالد حفني علي،معضلات الهوية الوطنية بعد الثورات-ليبيا نموذجاً، الديمقراطية،مرجع سبق ذكره،ص 67.

27المرجع السابق، ص 68.

28د. سلوى بن جديد، العولمة الرأسمالية "وحدة المشهد الحضاري العالمي" على حساب الهوية الوطنية، السياسة الدولية، (مؤسسة الأهرام، العدد 192، القاهرة)، ابريل 2013، ص 56.

أما عن التدخل الأطلسي إلى ليبيا،والذي يعد مسؤولاً إلى حد كبير عما آلت إليه الأوضاع في البلاد الآن.وفي اليمن يزداد الدعم الإيراني للحوثيين مقابل دعم السعودية والخليج العربي لشرعية الرئيس عبد ربه منصور هادي،هذا بالإضافة إلى التدخلات الإيرانية والعراقية لتحقيق مشاريع الهيمنة في المنطقة.

وتستمر الاختراقات الأمريكية،بالغارات العاجزة التي يقوم طيران التحالف الدولي بقيادة أمريكية ضد مواقع داعش في العراق وسوريا،وتمسكها بدور أساسي في مستقبل المنطقة لما تسميه القيادات الإسلامية المعتدلة. وهذا أمر ينعكس علي موقفها غير الودي من النظام القائم في مصر،وكذلك رفضها تأييد الحكومة الشرعية في ليبيا[29].

وتعددت النماذج التي شهدت نزاعات للهوية في إطار الربيع العربي:

أ- مصر

تم استخدام "الطائفية" آلية لنزاعات الهوية في مصر،حيث يتركز أكبر تكتل مسيحي في الوطن العربي،والذي كثيراً ما أسهمت الدولة والنظام التسلطي في تهميش الأقباط،مما أدى إلى انزواء غالبيتهم في إطار المؤسسة الدينية المسيحية الأرثوذكسية الرسمية. وكانت مشاركة المسيحين في ثورة 25 يناير مشاركة واضحة ولكن لم يكد يمر شهر من الثورة،حتى انفجرت العديد من الحوادث الطائفية بدأت بحوادث شرف في قرية صول "بأطفيح" وصولاً إلى "أحداث ماسبيرو" الأمر الذي فجر مشاعر غضب اجتماعي عنيف[30].

ومع ضعف قانون الدولة الحديثة،وصعود الخطاب حول أسمة النظام القانوني المصري الحديث،وخطابات الهوية الإسلامية لدي بعض الغلاة من المتشددين في الحركة الإسلامية،علي نحو تجسد في دستور ما بعد انتفاضة 25 يناير الذي تمت صياغته بعد وصول الإخوان إلى السلطة مع بعض الأحزاب السلفية،تناسي دور البعدين الديني(المسلمين إزاء الأقباط)والمذهبي(السنة في مواجهة الشيعة)[31].واستمر الأمر فيما بعد ثورة 30 يونيو برغم من تكاتف الشعب على اسقاط حكم الاخوان،ومحاولات الدولة الدائمة في احتواء أحداث العنف والطائفية والتي تركزت في صعيد مصر.مما أظهر ضرورة اهتمام الدولة ببناء تكامل وطني بين مكونات المركب المصري الاجتماعي والديني والمذهبي بل والثقافي.وخاصة في ظل انقسام الدولة المصرية حول الانتماءات السياسية فيما بين مؤيد للنظام الحاكم وآخر مؤيد إلي نظام حكم الإخوان السابق،وفصيل ثالث يتزعمه الشباب الرافض إلى جميع تحديات المنظومة التنموية والتي يتم تنفيذها في ظل ما تعرض له الدولة من مخاطر أمنية بل واقتصادية.

ب- السعودية

تستخدم الانقسامات المذهبية–الاجتماعية السعودية كآلية لنزاعات الهوية،فالصراعات التي تخوضها السعودية تجري بين الإخوان والسلفيين الوهابيين،وبين المحافظين

29د. أحمد يوسف أحمد، مدخل إلى قراءة إجمالية في المشهد العربي، المستقبل العربي، مركز الدراسات العربية، مرجع سبق ذكره، ص ص 50-51.

30د. مي مجيب، مأزق الأقليات: بين قمع ما قبل "الربيع" وتهديد الوجود ما بعده، الديمقراطية،(مؤسسة الأهرام-العدد 57، يناير 2015)، ص61.

31نبيل عبد الفتاح، انتفاضة الإثنيات، أزمات الاندماج القومي ونزاعات الهويات بعد الثورات العربية، نشر في الإثنيات المضطربة، تحولات استراتيجية على الخريطة السياسية الدولية، السياسة الدولية،(مؤسسة الاهرام- العدد 193، يوليو 2013)، ص15.

والاصلاحيين،وبين الديمقراطيين والسلطويين الإسلاميين، وبين الإسلاميين الليبراليين و"الرجعيين".وبالتالي السياسة الخارجية الهجومية السعودية الراهنة في المنطقة ستعني في الواقع الانغماس في حرب أهلية إسلامية على الصعيدين الأيديولوجي والسياسي،وهي ستكون غير مضمونة النتائج، وذلك لسببين رئيسيين:

الأول:أنه سيكون على المملكة في مثل هذا الهجوم أن تعتمد على الحركات السلفية،والتي لم تعد الاختيار الصائب، حيث أصبحت تستخدم من جانب كل من أجهزة الاستخبارات الإقليمية والدولية.

الثاني:تبددت فكرة التعاون بين الإسلام في طبعته السعودية وبين الغرب في أعقاب أحداث 11 سبتمبر،حيث تحولت الآن إلى"أجندة حرية"أمريكية ثابتة،كانت هي في أساس قبول الغرب لصعود حركات الإخوان المسلمين في السلطة.

لذا لم تعد السياسة الخارجية الهجومية التي تطبقها السعودية الآن من اليمن والبحرين إلى سورية والعراق، كافية للرد على المخاطر الجسام التي تحيط بالمملكة.الأمر سيحتاج هذه المرة إلى مقاربة فكرية–استراتيجية جديدة وتتساوي فيها السياسة الخارجية مع توجهات داخلية إصلاحية.

وهنا تبرز ثلاثة عقبات:

الأولي:وهي التركيبة التي تزال قوية،وهي ترفض أي إصلاحات سياسية واجتماعية قد تضعف دورها في المجتمع والدولة.

الثانية:وهي ما تعرف بتمذهب الدولة أي اعتمادها على نوع محدد من المذاهب والتيارات الكرية، الأمر الذي يتسبب في تدمير النسيج الوطني ومشروع الدولة الوطنية.

الثالثة:تتمثل في عدم تمكن الدولة من بناء الشعب السعودي بعد أن بنت الدولة الواحدة، بسبب وتتمثل في إدارة الدولة من خلال توجيه تناقضات المجتمع، ومعها سياسة إدارة الأزمات الاجتماعية والفكرية بدلاً من العمل على حلها في إطار وطني، وقانوني، وحقوقي وهذا ما يدفع إلى تزايد حدة العصبية القبلية والمذهبية.

الأمر الذي يثير أهمية سرعة انتقال الأسرة الحاكمة من تناقضات المجتمع وإدارة أزماته إلي مرحلة البناء الوطني–الحقوقي،قبل التحرك الإقليمي والدولي لتحويل الانقسامات المذهبية – الاجتماعية السعودية إلي آليات تدميرية للدولة السعودية[32].

ج- العراق

فتح احتلال العراق باب الصراعات والنزاعات الإثنية واسعاً، كما فتح المجال أمام نمو ظاهرة الأصوليات المذهبية المتطرفة،حيث كانت صحوة الإثنيات السياسية المذهبية(سنة، وشيعة)والدينية(من مسلمين ومسيحيين) ومناطقية على أساس معياري للتوزيعات المذهبية والقومية(العرب والأكراد)،وساد الإرهاب بأشكاله المختلفة وتزايدت على نحو مكثف الممارسات والطقوس الدينية المذهبية(زيارة العقبات الشيعية المقدسة)وبروز رجال الدين الشيعة والسنة.كما ازدادت عمليات العنف والإرهاب المذهبي والديني من قبل المجموعات

32سعد ميجو، آثار التفكيك في الجوار العربي، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 443، يناير 2016، ص ص 86-87.

الراديكالية،السنية والشيعية علي السواء،وكان من نتائج عنف نزاعات الهوية تزايد هجرة العراقيين إلي الخارج وتحديداً المسيحيين وخاصة بعد اجتياح وسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية(داعش)علي أجزاء كبيرة من غرب ووسط البلاد[33].

عجزت الولايات المتحدة الأمريكية على التعامل مع مكونات الجغرافيا السياسية العراقية،الأمر الذي دفع إلي استغلال تلك المكونات من قبل الولايات المتحدة كأحد عناصر سياستها في المنطقة،مما أدي إلى تكريس عوامل الانقسام المؤسسة على الجغرافيا السياسية، والإثنية.وعلى سبيل المثال،استعلت الولايات المتحدة الانتشار الكردي عبر الإقليم من أجل الضغط على دول المنطقة،وتهديد وحدتها وسلامتها الإقليمية.الأمر الذي دفع الأكراد إلى الاعتماد على الوجود الأمريكي لتأمين الوضع الإقليمي لهم.وانحازت النخبة السياسية العراقية الجديدة، بعد الغزو الأمريكي لقوة "القوة العرقية والمذهبية والقومية" التي تنتمي إليها،والتي تستند إليها في الوصول إلى السلطة واكتسابها لشرعيتها العرقية،فأصبحت المصالح العراقية هي السمة الرئيسية للممارسات السياسية في العراق الحالية[34].

د- سوريا

أُضيفت إلى الثورة السورية بعداً طائفياً لا يمكن تجنبه،فقد أدي الدعم اللامحدود الذي قدمته (إيران) للأسد إلى استجلاب دعم مشابه على أساس طائفي من (تركيا ودول الخليج) للمعارضة السورية،خاصة المسلحة.الأمر الذي رفع من أسهم المجموعات العسكرية علي حساب المجموعات السياسية وقدم إلي الواجهة المجموعات المتشددة دينياً علي حساب المجموعات المدنية المعتدلة،وجعل الكلمة العليا في الصراع المسلح للعناصر الأجنبية علي حساب العنصر السوري المحلي[35].فيتضخم النفوذ الجغرافي لكل من تنظيم الدولة الإسلامية داعش، والمشروع الفيدرالي الكردي، والميلشيات الشيعية. وتتصاعد نزاعات الهوية إلى صراع،ليس فقط على خطوط تماس النظام والمعارضة في كلاً من درعا،وريف دمشق،وإدلب،وحلب،وحمص،وتخوم اللاذقية وإنما يشتد حدة الصراع كذلك على حدود"داعش"مع الكيانات الكردية الفيدرالية في تخوم الحسكة والدقة،بينما يستمر النظام في الاستفادة من دعاية مكافحة الإرهاب.

هذا التصعيد العسكري يؤدي إلى تفاقم الوضع الإنساني المتردي،ويدفع بالمزيد من المدنيين إلى الهروب من مناطق الصراع.

فلقد أصبح مستقبل التقسيم الجغرافي للحدود علي الأرض أمر يطرح بقوة،هذا إلى جانب التقسيم الديموغرافي،وبناء حواجز تقطع الشعب الواحد،وترسله إلى مختلف دول الجوار بحثاً عن الأمان [36].

هـ- ليبيا

33نبيل عبد الفتاح، انتفاضة الإثنيات، مرجع سبق ذكره، ص15.

34لمزيد من التفاصيل:

د. مي مجيب، الجغرافيا المأزومة: ديناميات الصراع في إقليم الشام والعراق بعد الثورات، نشرت في: عودة الجغرافيا السياسية، تحولات استراتيجية على خريطة السياسة الدولية، السياسة الدولية،(مؤسسة الأهرام - عدد 197، يوليو 2014)، ص 19.

35رابحة سيف علام، العنف في سوريا.. حرب متعددة الجبهات، السياسة الدولية ،(مؤسسة الاهرام- العدد 198، أكتوبر 2014)، ص 96.

36رابحة سيف علام، مصير سوريا.. بين الوحدة والتقسيم، السياسة الدولية،(مؤسسة الاهرام- العدد 205، يوليو 2016)، ص 115.

إن تأثير العامل القبلي كان من أهم الأسباب الرئيسية لنزاعات الهوية في الدولة الليبية،ولقد تحددت أسباب نزاعات الهوية في الدولة الليبية في عدة إشكاليات كان من أبرزها:

- **الصراع بين الهويتين الإسلامية والوطنية بسبب الصعود السياسي للإسلاميين،وينقسم تأثير صعود التيار الإسلامي إلى مستويين:**

المستوي الأول:ويتعلق بممارسة تأثيرات في تعيين الهوية الوطنية للدولة، ولكن من داخل مؤسساتها ويظهر هنا التيار الإسلامي الليبي الذي انخرط في العمل الحزبي، ومؤسسات السلطة الانتقالية،مثل جماعة الإخوان المسلمين وذراعها الحزبية العدالة والبناء،فضلاً عن أحزاب إسلامية صغيرة اتخذت طابعاً حزبياً سلفيا.

أما المستوي الثاني:فيتعلق بالجماعات الجهادية التي ترفض إجمالات المنظور الوطني للدولة الليبية،حيث شكلت ميليشيات جهادية في درنة وأجدابيا وبنغازي في إطار سعيها لفرض هوية إسلامية على المجتمع الليبي عبر تطبيق الشريعة بالقوة.كما استطاعت هذه الجماعات ممارسة تشابكات عابرة للحدود الوطنية مع الساحات الجهادية في العراق،ومالي،وسوريا.

- **صعود الهويات المناطقية،إذ أن تعثر الانتقالية والاحتكام للسلاح وتغلغل الميليشيات في جسد الدولة أسهم في بروز الهويات المناطقية،خاصة في براقة وفذان،إذ بدا أن هناك غياباً للاتفاق على رؤية واضحة لما ينبغي أن تكون عليه الدولة الوطنية الليبية.ومن هنا شكل إعلان مؤتمر برقة في شرق ليبيا إقليماً فيدرالياً في مارس 2012،ومن بعده فذان في سبتمبر عام 2013 مؤشراً علي رفض الهوية الوطنية وتصاعدت دعوات الفيدرالية التي اتخذت مسحة انفصالية،حيث دعا الفيدراليون إلى مقاطعة انتخابات المؤتمرالوطني في يوليو 2012؛للضغط على المجلس الوطني الانتقالي للاعتراف بهم.**
- **وتبدو معضلة الجنوب الأكثر تعقيداً في مسألة نزاعات الهوية الوطنية،حيث تختلط الرغبة الفيدرالية بالصراعات القبلية،إذ يدور في الكرة صراع بين قبائل البتد الإفريقية والذوي العربية.**
- **ضعف مؤسسات السلطة الانتقالية،في إفراز مؤسسات تعزز الهوية الوطنية لليبيا،بل على العكس كرست بشكل أو آخر الهويات الفرعية كالقبلية والدينية وما تستند إليه من الميليشيات المسلحة.**
- **وزادت الأمور تعقيداً بعد اتجاه حركة داعش إلى الغرب الليبي أو الهلال النفطي،الأمر الذي أدي إلى تفكك الهوية الوطنية الليبية،واحتكام الفرقاء إلى السلاح بدلاً من الحوار،وتحولت الدولة إلى ساحة عنف متبادلة بين الفواعل المتصارعة[37].**

و- اليمن[38].

37د. خالد حنفي علي، معضلات الهوية الوطنية بعد الثورات.. ليبيا نموذجاً، الديمقراطية،(مؤسسة الاهرام- العدد 56)، مرجع سبق ذكره،70

38لمزيد من التفاصيل

- د. مي مجيب، مأزق الأقليات: بين قمع ما قبل "الربيع" وتهديد الوجود ما بعده، مرجع سبق ذكره، ص62.
- أحمد علية، اليمن من صراع الدولة القبلية إلى صراع الدولة الميلشيا، آفاق سياسية، (المركز العربي للبحوث والدراسات- العدد 14، فبراير 2015)، ص 75.

تحولت الوحدة الجغرافية التي عرفها اليمن بين شطريه الشمالي والجنوبي في مايو عام 1990 إلى دولة رهينة لتوازن قبلي ديني طائفي مذهبي مناطقي،وذلك في أعقاب سقوط الجمهورية في اليمن في 21 سبتمبر 2014 وسيطرة الحوثيين على مؤسسات الدولة.

وأصبح هناك جماعتان على نقيض فكري يتزعما نزاع الهوية في اليمن، فالجماعة الأولي هي:جماعة أنصار الله الحوثية في الشمال(التي تنتمي إلى المذهب الزيدي)المصنف من قبل التيارات السلفية بعده أحد فرق الشيعة، والجماعة الثانية هي:جماعة أنصار الشيعة(تنظيم قاعدة جزيرة العرب)في الجنوب والشرق.لذا يمكن القول إن الحالة اليمنية تجسد نوعاً جديداً من الصراعات الطائفية طويلة الأمد، خاصة أن اليمن تقع بالقرب من أقطار إقليمية(السعودية وإيران)تمتلك قدرة تأثير قوية على حدة واتجاهات الصراع فيه.

استطاعت تداعيات الربيع العربي أن تعمق اختلافات الهوية في المنطقة وصولاً إلى مرحلة النزاع،وفي كثير من الدول تحول النزاع إلى صراع مسلح يهدد الدول بالتفكك والانفصال.الأمر الذي يُشكل تهديداً ببقاء الدول ذاتها بإعادة رسم الخريطة العربية وفقاً لمخططات التقسيم الاستعمارية.الأمر الذي أظهر أهمية ضرورة التكامل في المواجهة العربية لنزاعات الهوية.

- حازم عمر، بنية مفككة: أزمة الدولة في ليبيا واليمن، آفاق سياسية،(المركز العربي للبحوث والدراسات، العدد 12، ديسمبر 2014)، ص 171.

المحورالثالث: نزاعات الهوية وتأثيراتها في الجغرافيا السياسية نحو موائمة استراتيجية لإدارة المخاطر.

إن العلاقة الترتبية بين نزاعات الهوية والجغرافيا السياسية في المنطقة العربية أصبحت تعبر بشكل واضح وصريح عن نظريات التقسيم،وإعادة رسم الخريطة الجغرافية للمنطقة وفقاً للمخططات الغربية،والتي تري:ان السلام في العالم سيكون أفضل إذا كان الشرق مقسماً إلى مجموعة دويلات صغيرة وتكون العلاقات فيما بينها تحت سيطرة القوى العظمى.وتمنح هذه الدويلات أقصي حد من الإدارة الذاتية ولكن من دون أن يكون لديها الطموحات العدوانية للدول القومية الموحدة".[39]الأمر الذي نتج عنه مخاطر يصعب معها الحفاظ علي بقاء واستمرار النظام العربي،كان من أهم تلك المخاطر مايلي:

1- الطرح الفيدرالي كانفصال مستتر:

لا شك أن التلاعب في الجغرافيا الإقليمية،وفقاً للتصورات والخرائط المطروحة يشكل اختراقاً خطيراً للأمن القومي العربي، حيث تم طرح فكرة الفيدرالية كحل للصراع الدائر ومخرج آمن للمكونات المتصارعة يحفظ حقوقها ويضمن استمرارية عيشها المشترك فتعمل الأطراف الدولية علي تسويق هذا المقترح من كونه يطبق في البلدان الأكثر تطوراً في العالم،بما يعني أنه ليس فقط حلاً لمشكلة الصراع القائم في المشرق العربي،بل هو أيضاً تغيير لديناميكيات التطور الاجتماعي والاقتصادي،في محاولة لنزع التسييس عن الطرح الفيدرالي وتقديمه بطابع إداري بحت.إلا أن السياق الذي يتم فيه تمرير الفيدرالية، وكذلك الوقائع السياسية، يناقضان كل ما سبق وذلك لأن هذا الطرح يأتي معبراً عن المشاريع الجيوسياسية لبعض القوى الإقليمية والدولية ومصالحها في المنطقة، كما أنه طابع عرقي مذهبي،حيث يراعي أطرافاً عرقية "كالأكراد"،ويدعم مشروعهم في تأسيس دولة لهم في العراق وسورية،وعلى حساب الأكثرية العربية،فضلاً عن محاولة اقتطاع الأراضي لصالح الأقليات المذهبية في سورية والعراق ولبنان واليمن،وليبيا في وقت قريب،وبذلك تتوهم الأطراف الأقلية والدولية أنها تقوم بفصل النزاع وتحقيق مصالحها الجيوسياسية وتحطيم مقدرات الأكثرية العربية دفعة واحدة[40].

2- الانتهاك الإقليمي لسيادة الدول العربية:

يشكل نمط التدخل الإقليمي الحالي في أزمات البلاد العربية شكلاً جديداً وغير مسبوق حيث أخذ شكل الاختراق في العمق حيث تجاوز التفاعل مع الأطراف الإقليمية الأطر الرسمية

39طلال عتريس، تجارب الرهان على الخارج لحل مشكلات الداخل، شئون عربية، (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية- بيروت، العدد 166، صيف 2016، ص 53.

40غازي بجمان، التحديات المستجدة في مواجهة النظام العربي، شئون عربية، (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية- بيروت)، عدد 166، صيف 2013، ص 44.

للدولة،كما لم يبق محصوراً عند الحدود بل وصل إلى قلب العواصم،فقد اتبعت الأطراف الإقليمية تكتيكات معقدة للتغلغل في الداخل العربي وفرضت نفسها كأطراف محلية عبر وكلائها الذين تربطهم بها قرابات عقائدية،كحالة إيران وتركيا فلقد صارت تلك الأطراف جزءاً من الأزمات العربية الداخلية.

فالقضايا التي يمكن أن يتم تداركها من خلال آليات دستورية أي توافقات اجتماعية داخلية تتحول إلي قضية صراعات بين المكونات للتغطية على مشاريع جيوسياسية إقليمية.

هذا إلي جانب تناقض المصالح الوطنية للدول العربية التي تقع تحت هذا التأثير الإقليمي مع مصالح الأطراف الإقليمية بشكل كلي ويستحيل تقاطعها بأي شكل من الأشكال،وذلك أن هذه الأطراف الإقليمية تبحث عن ما هو أبعد من النفوذ الثقافي الذي تدعيه إلى استقطاع أجزاء من الجغرافيا العربية كمناطق حيوية تدعم من خلالها المزايا الاستراتيجية لجغرافيتها نفسها وتضعها في موقع استراتيجي مميز علي المستويين الإقليمي والدولي.ولعل ذلك ما يجعل العلاقة بين النظام العربي وتلك الأطراف الإقليمية علاقة صراعية،يستسلم بها النظام العربي،فتصبح العلاقة لغير صالح النظام العربي[41].

3- التقاسم الدولي لمناطق النفوذ في المنطقة العربية:

إن الفراغ السلطوي في المنطقة،وحالة الصراع بين المكونات وظهور عامل الإرهاب،كلها عناصر جعلت من التدخل الدولي مسألة فوق وطنية بهدف حماية الاستقرار والأمن الدولي وخاصة بعد أن تعرضت مراكز دولية لهجمات إرهابية جري التقدير أنها انطلقت من بلدان الأزمات العربية.حيث تجاوز التدخل حدود ضبط خرجات الصراعات العربية،أو محاولة فرض حلول لها بما تملكه القوى الدولية من أوزان تأثيرية على أطراف الصراع المحلية والإقليمية إلى إعادة صيغة الكيانات،وقد ظهر ذلك واضحاً في الأطروحات التي تحاول القوى الدولية فرضها كمخارج للنزاعات.فيتم عبر دمج تلك الحلول في إطار المشاريع الجيوستراتيجية لها،كما فعلت روسيا عند استثمارها للأزمة السورية في بناء قواعد ومطارات لها في العراق وسوريا،مما يحول الأمر إلى مجرد إعادة تموضع استراتيجي في المنطقة العربية ويأخذ طابع الاحتلال المشرعن،ودائماً بذريعة حماية الأمن والاستقرار العالمي[42].

نحو موائمة استراتيجية لإدارة المخاطر:

ومع ابتكار العالم الألماني "أورليش بيك" لمفهوم مجتمع المخاطر العالمي،والذي يشير به إلى هذا النوع من الدول التي يزداد فيها حجم المخاطر والتحديات في ظل العولمة، تحددت سمات هذا المجتمع،والتي كان من أهمها:ازدياد مساحة اللا يقين واللجوء إلى القوة كآلية لفض النزاعات،الأمر الذي يؤدي إلى نشوب الحروب الداخلية أو الأهلية.[43]

وانطلاقا من المخاطر التي تمر بها المنطقة العربية –والتي سبق وتمت مناقشتها–نجد أن هناك استمرارية في تعمق لحالة"مجتمع المخاطر"في أغلب الدول العربية.الأمر الذي ينعكس على استمرارية واتساع حالة اللا يقين في السيناريوهات التي يمكن أن تقدم حلول شاملة لتلك

41المرجع السابق ص 46.

42المرجع السابق ص 47.

43د. علي الدين هلال، حال الأمة العربية "2015-2016" العرب وعام جديد من المخاطر، مرجع سبق ذكره، ص 10.

المخاطر.لذا ستحاول الدراسة أن تقدم موائمة استراتيجية لجميع الحلول المقترحة لإدارة المخاطر وذلك كما يلي:

الرؤية:إن الاندماج بالتكامل القومي هو الطريق لإدارة مخاطر نزاعات الهوية وتأثيراتها في الجغرافيا السياسية للمنطقة العربية.

الرسالة:تحقيق التوافق السلمي بين جميع أطياف المجتمع العربي بتركيز جهود الدول على المجالات ذات الأولوية في تجنب الانقسامات والسعي إلى الاستقرار والأمن بتنمية الرأسمال البشري والتضامن القومي والمساواة الاقتصادية والاعتراف السياسي والثقافي،وجودة الحياة والديمقراطية التشاركية.

الهدف:استعادة الوحدة القومية،وإعادة بناء الثقة بين انقسامات المجتمع العربي"داخلياً-خارجياً"،وذلك بتعزيز الاستقرار الأمني "التقليدي – الإنساني"أثناء مواجهة مخاطر وتحديات تغيير الجغرافيا السياسية للمنطقة العربية.

السياسات:وهي تمثل ضوابط لمتغيرات عملية إدارة مخاطر نزاعات الهوية للسيطرة علي"أسباب– نتائج" تأثيراتها في الجغرافيا السياسية للدول العربية من خلال فكر المسار الموجه المحسوب،لمنع تفاقم المخاطر وتفكك وانهيار المنطقة العربية.

وتقسم السياسات إلى مستويين:

أولاً:المستوي الداخلي:وتقسم في هذا المستوي السياسات إلى عدة مراحل تدريجية وهي كالآتي:

المرحلـــــة الأولـــــي: سياســـــة منـــــع الصـــــراع 44.

حيث يقسم الصراع إلى ثلاث مراحل:

- مرحلة الصراع الكامن:وهي تتطلب دبلوماسية وقائية لمنع انفجار الصراع،من خلال إغراءات مؤسسية ومنها مشروطية تقديم المعونة، للحد من تصاعد حد العنف،والعمل على المدي الطويل بتحويل مواقف أطراف الصراع إلى أطراف صانعة للسلام المستدام من خلال دمجها في منظومة الدولة،وتجنب التهميش،وتتناسب تلك السياسة مع نزاعات الهوية التي لم تصل إلى مرحلة الصراع مثل ما يسمي بالصعود الخفي للقومي النوبية في الجنوب المصري.

- مرحلة التصعيد العدائي:فهي تتطلب دبلوماسية منع مبكرة لمنع زيادة التصعيد.

وخير مثال: مواجهة المنطقة المغاربية "تونس – الجزائر – المغرب" للتعددية الأمازيغية – والبربر– والطوارق من خلال الإدماج السياسي الممزوج بالسياسة الاجتماعية.ودمج الشيعة في الحياة السياسية والاجتماعية في دولة الكويت.وهي سياسة تحتاج مصر أن تطبقها مع الأقباط لمنع التدخلات الخارجية التي تؤجج النزاعات.

- مرحلة تركز ما بعد الصراع وبناء السلام:وفي هذه المرحلة،تقوم الدبلوماسية الوقائية منع العودة للصراع مرة أخري،من خلال النظر في مشكلات ما بعد الصراع كتوطين النازحين وتسريح الميلشيات،وتعويض المتضررين من الصراع.

***المرحلة الثانية:سياستي(الادماج السياسي– الاندماج الاجتماعي)هناك فرق بين مفهوم (الإدماج السياسي والاندماج الاجتماعي)الذي يقوم علي قيمة الحرية واحترام الخصوصية**

44نبيل عبد الفتاح أزمات الاندماج القومي ونزاعات الهويات، مرجع سبق ذكره، ص 18

الثقافية والمواطنة الفردية،وبين ظاهرة (الإدغام السلطوي الشمولي)الذي يقوم علي القسرية وتذويب الخصوصية الثقافية وإلغاء الفردية[45].

فالذي يحمي المجتمعات ويصون وحدة البلدان هو الإدماج السياسي والاندماج الاجتماعي عبر الآليات الدستورية التي تحترم الحقوق والمسؤوليات والسياسات العامة الرشيدة،والتنمية المستدامة المتوازنة.

وأمام حتمية إيجاد نموذج أمثل لتحقيق المعادلة السابقة،تم وضع نموذج يربط بين ثلاثة مجالات رئيسية تعمل معاً لبناء السلام بين أطراف نزاعات الهوية داخل أي من أنواع المجتمعات البشرية،أولها:المؤسسات الديمقراطية داخل الدولة،ثانيها:مؤسسات المجتمع المدني،ثالثها:القدرات المحلية التي تعكس رأس المال الاجتماعي[46].

- **المؤسسات الديمقراطية:**

وتشمل حكم القانون،والانتخابات النزيهة،وتداول السلطة،والتي تمنح الأطر للحكومات،كي تقوم بوظائفها،والتي من أبرزها التعامل مع الأقليات،وإدارة العلاقات بينها وبين الدولة في مرحلة ما بعد الصراعات.

- **مؤسسات المجتمع المدني:**

فتطوير مفاهيم المجتمع المدني الذي يسهم في بناء مؤسسات تستوعب وتسهم في دمج أفراد المجتمع يكون له دور كبير في التخفيف من الصراعات العربية الداخلية[47].فمؤسسات المجتمع المدني،هي حتمية لدعم مؤسسات الدولة الديمقراطية،خاصة أنها تشكل همزة الوصل بين الشعب والحكومة[48].

خاصة أنها تضمن لمختلف الأقليات والفئات المهمشة التنظيم، ورفع المطالب،وصياغة الاحتياجات، فضلاً عن دورها في حماية الشعب من طغيان الحكام،ومن ثم ترسيخ قيم بناء السلام،بل وجهود المصالحة في مجتمعات ما بعد الحروب بمراقبة الانتخابات والأنشطة الحكومية،وترسيخ ثقافة السلام.

- **القدرات المحلية:**

توفر الرأسمالي الاجتماعي،الذي يعزز من دور المجتمع المدني في مرحلة بناء السلام، وكذلك وضع أسس الحكم المحلي التي تعد بدورها أحد أبرز عناصر المؤسسات الديمقراطية التي تمثل إطار لعمل النظام الجديد القائم على الثقة، والمحاسبة،واحترام القوانين.

45لمزيد من التفاصيل حول أهمية الإدماج في النسق الاجتماعي:
Talcott Parsons ; The social systeme ,London:Routledge Press , 1991. Availabel at: http://home.ku.edu.tr/~mbaker/CSHS503/TalcottParsonsSocialSystem.pdf

2 Idris Evans ,Jessica Lane, Jessica Pealer and Megan Turner, "A Conceptual Model of Peacebuilding and Democracy Building: Integrating the Fields", Spring 2013 .Available at: https://www.american.edu/sis/practica/upload/PDC-Practicum-Group-Spring-2013-A-Conceptual-Model-of-Peacebuilding-and-Democracy-Building-Integrating-the-Fields.pdf

47محمد جابر الأنصاري،"إشكالية التكوين المجتمعي العربي: أقليات.. أم أكثرية متعددة"،في عدنان السيد حسين (محرر)،النزاعات الأهلية العربية: العوامل الداخلية والخارجية،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 1997)، ص 39.

48وئام السيد عثمان، دور المؤسسات غير الرسمية في إدارة الدولة،(القاهرة :مطبعة الوسام، 2011)، ص 4.

نتاج التفاعل بين المجالات الثلاثة لا تقتصر فقط على وقف العنف،ولكنها مطلباً ضرورياً لإعادة الإعمار بعد توقف نزاعات الهوية في المنطقة العربية،والتي تتطلب منهجاً متكاملاً يخاطب مؤسسات الدولة الرسمية وغير الرسمية، لتفعيلها في فهم طبيعة الأقليات واستيعاب الاختلافات من خلال الدمج السياسي والاندماج الاجتماعي دون أدني إقصاء أو تهميش،فعائد النموذج السابق لا يعود على الأقليات وحدها بل على المنظومة التنموية للدولة ككيان موحد.

ثانياً : المستوي الخارجي:

وتتحدد في هذا المستوي "السياسات" في شكل ضوابط للعلاقات العربية البينية، للتصدي إلى الاختراقات الخارجية، ودعمها إلى تأجيج الصراع بين التنوعات الاثنية،والطائفية،والعرفية،والمذهبية في المنطقة،بل وإعادة تقسيم المنطقة وفقاً لهذه الصراعات.وذلك كما يلي: -

1- القضاء على الخلافات البينية للدول العربية: -

يجب إقرار مسئولية عدد كبير من حكومات الدول العربية عن الوصول بالمنطقة إلى هذا الوضع. فقد أدي التنافس على النفوذ وحرص الحكام العرب علي الاستئثار بالريادة الإقليمية إلى تزايد الخلافات البينية،التي مازالت السبب الرئيسي أمام قيام اتحاد عربي فاعل لمواجهة الاختراقات الخارجية.الأمر الذي يدفع الكثير من الدول العربية إلى إعادة تغيير تحالفاتها. فنجد المحور القطري–التركي وتأييد داعش كجزء من سياسة لإسقاط النظام السوري[49].وقد ثبت أن عناصر داعش تلقت تدريبات عسكرية في تركيا.كما قام هذا المحور بدور نشط في دعم الميلشيات الليبية،هذا بالإضافة إلى ما يتم توجيهه من قبل هذا المحور إلى "مصر" للقضاء على زعامتها للمنطقة العربية. وأيضاً دور محور السعودية في دعم الجماعات المسلحة في سوريا،والميلشيات المتناحرة في ليبيا[50].فقد كان من شأن هذا التسابق على النفوذ مزيد من تعميق التفرقة.

2- التصدي لمخططات تقسيم الوطن العربي: -

إن تزايد إرهاصات إعادة تقسيم الدول العربية نتيجة ما يشاع عن "زيف الحدود السياسية للدول العربية، وأنها لم تنشأ على سند اجتماعي،وإنما تمت حسب مصالح الدول الاستعمارية وأن استمرارها هو مصدر عدم الاستقرار السياسي في المنطقة،لذا فمن الضروري تفكيك الدول القائمة على أسس طائفية وإثنية وعرقية".يجد رواجاً في السنوات الأخيرة مع صعود الولاءات الإثنية،وانتصارات داعش في سوريا والعراق منذ عام 2014.إلا أن هناك معوقات كبيرة تحول دون هذه الإرهاصات[51]:

- إن هذا التقييم يمثل تهديداً لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة،وخصوصاً في أماكن النفط والغاز في الخليج.

---

[49]Lori Plothin Boghardt, Qatar and Isls Funding: The U.S. Approach, Washington Institute, August 2014, available at:
http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/qatar-and-isis-funding-the-u.s.-approach

50لمزيد من التفاصيل: تشارلز ليستر، الأزمة المستمرة: تحليل المشهد العسكري في سوريا، مركز بوكنجز الدوحة، الدوحة، قطر، مايو 2014، ص 2. متاح على الرابط التالي:
https://www.brookings.edua/about/centers/-doha -

51د. علي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي في مواجهة مخاطر الانقسام والطائفية، السياسة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 47.

- إن حالة الفوضى وعدم الاستقرار تمثل خطراً مباشراً على دول الاتحاد الأوروبي المتوسطية بسبب تدفق الهجرة غير الشرعية على شواطئها.

- باستثناء الإثنيات كبيرة العدد، والمتمركزة جغرافياً في مناطق حدودية،فإن فرص أغلب الإثنيات في تحقيق الانفصال أمر شبه مستحيل سياسياً واقتصادياً.

- لا توجد دولة عربية تؤيد أو تشجع صراحة هذا التقسيم،برغم من أن بعض الدول طالبت بالتدخلات الخارجية لدعم الانتفاضات الشعبية،والمساعدة في تغيير أنظمة الحكم.

لذا كان الأمر لا يتعلق بالتقسيم بقدر ما يتعلق بتفريغ المنطقة العربية من أي منظومة جيوستراتيجية خاصة والسعي إلى تفكيك أواصل التضامن في داخل الدول العربية،وما بين أقطار العالم العربي من خلال نشر وسيادة الفوضى وعدم الاستقرار؛في سبيل أن تنصب الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية موقع المنسق بين نزاعات الهوية داخل الدول العربية والمنظم لعلاقة الدول العربية بالإقليم،أي موقع السيطرة الجيوستراتيجية الإقليمية.

وهذا يعني أن العمل الجدي والسريع لتحقيق تقدم ملموس في الاندماج العربي أصبح أكثر من ضروري لمواجهة مشاكل الأمن والاستقرار والتنمية في الأقطار العربية.فمازال المقوم العربي كأساس معنوي للنظام الإقليمي يحكم ارتباطه باللغة والثقافة السائدين في المنطقة عبر الاختلافات الإثنية والطائفية مستمر.الأمر الذي يدفع الدول العربية نحو مشروع عربي موحد قادر علي احتواء المشاريع الأخرى المنافسة أو على الأقل تحييدها وامتلاك ديناميكية خاصة ومستقلة عن المشاريع الأمريكية والأوروبية.

3- دعم المشاريع العربية المشتركة:

تتجه دول العالم(المتوسطة – الصغيرة – الكبيرة)إلى القيام بتكتلات اقتصادية كبيرة،لتخطي تحديات المنافسة الاقتصادية في السوق العالمية، كالاتحاد الأوروبي،والنافتا،والبريكس،وتجمع شنغهاي[52].

وبرغم من أن ما يجمع الدول العربية هو أقوي مما يجمع دول التكتلات الأخرى.إلا أن هناك دائما ما يسمي "بالفرص الضائعة" للوحدة سواء الاقتصادية أو الأمنية.

فهناك الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي،وهناك تجارب للوحدة،مثال الاتحاد بين مصر وسوريا عام 1963م،ومشروع إقامة اتحاد فيدرالي بين العراق وسورية والأردن وفلسطين في أواخر عام 1991م وغيرها من التجارب التي يجب أن تكون دروساً مستفادة نحو بناء كيان عربي مندمج وقوة اقتصادية إقليمية.فالمنطقة العربية في أشد الحاجة إلى الاهتمام بالمشاريع العربية المشتركة التي تحقق التواصل الجغرافي والأمني والاقتصادي والسكاني بين الدول العربية.

الأمر الذي يؤدي إلى المساعدة في التصدي إلى نزاعات الهوية في الأقطار العربية. فصعود الهويات الطائفية والدينية والعرقية ليس مسألة انتماء وثقافة وحسب،وانما ارتبطت بالحرمان الاقتصادي،والإقصاء السياسي والاجتماعي.

4- تفعيل اتفاقية الدفاع المشترك:

52لمزيد من التفاصيل:

محمد محمود الإمام، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي،(بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، 2008).

تعتبر اتفاقية الدفاع العربي المشترك هي:الإطار القومي العربي لتحقيق الأمن القومي العربي والتي تتعرض دائماً إلى جهود متعثرة في تفعليها.وفى ظل ما نتج عن نزاعات الهوية من صراعات مسلحة في بعض من الدول العربية كالعراق وسوريا وليبيا واليمن،وما أدت إليه من تصدير جماعات التطرف والارهاب الي باقي الدول العربية.

تظهر أهمية تفعيل القوة العربية العسكرية المشتركة،والتي سبق وأن تمت الموافقة عليها في القمة العربية في شرم الشيخ عام 2015 وذلك كما يلي[53]:

*** مواجهة التحديات التي تهدد أمن وسلامة أي من الدول الاعضاء وسيادتها الوطنية وتشكل تهديداً مباشراً للأمن القومي العربي بما فيها تهديدات التنظيمات الارهابية، بناءاً على طلب من الدول المعنية،على أن يكون المشاركة في هذه القوة اختيارياً.**

*** ضرورة العمل على إنجاحها، بالتغلب على التحديات التي تواجه تشكيلها من(تضارب مصالح الدول العربية والخلافات البينية–عدم وجود إجماع عربي محدد لمفهوم الإرهاب– المعارضة الغربية).وذلك من خلال وضع معايير واضحة لاستخدام القوة العربية المشتركة وتحديد اهدافها بشكل واضح.**

*** الاتفاق على أوجه ثابتة لتمويلها حتى تؤدي مهامها بفاعلية.**

*** مراعاة مبدأ عدم تدخل إحدى الدول الأعضاء في الشئون الداخلية لدولة عضو أخري.**

*** تدعيم أسس الحكم الرشيد وسياد القانون،وحماية حقوق الإنسان،واحترام القانون الدولي الإنساني في إطار جهود الوقاية من النزاعات ومنعها وإدارتها وتسويتها.**

*** أن يكون للقوة العسكرية دوراً في دعم جهود إعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاعات لتعزيز السلام والحيلولة دون تجدد النزاعات.**

*** ضرورة التنسيق مع الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي في تشكيل القوة العرية المشتركة،من أجل اكتساب الغطاء الأممي وفقاً لقواعد القانون الدولي ومواثيق الأمم المتحدة،لتجنب اعتراض القوة الدولية والإقليمية على إنشائها.**

وإلى جانب القوة العربية المشتركة،يجب أن يعزز في الوطن العربي إعداد نظام إدارة المخاطر لرصد العوامل المؤدية للنزاعات للإنذار المبكر،وذلك لتعزيز القدرات العربية في مجال العمل الوقائي.

وانطلاقاً من تكرار المطالبة بالسياسات السابقة في شتي الأزمات التي تطرأ على المنطقة العربية، وضعف استجابة صناع القرار لتلك السياسات، وعدم تفعيلها برغم ما تمر به المنطقة من:- إنهيار للدول،وتشرد لشعوب عربية، وما يقابلها من الدول العربية الأخرى التي استطاعت إحتواء التأثيرات المترتبة على الثورات العربية____وما تمخض عنها من نزاعات وصراعات الهوية____ وأن تقلل من أثرها على أوضاعها الداخلية،إلا أنها مازالت ليست بمنأى عما تمر به المنطقة من عدم الاستقرار والتشرذم.

53لمزيد من التفاصيل:
شريف شعبان، إلى أين تتجه القوة العربية المشتركة؟ ، آفاق سياسية، (المركز العربي للبحوث والدراسات، عدد 18، يونية 2015)، ص 68.

وفي هذا الإطار توصي الدراسة بأن هناك حاجة ضرورية لإدارة مخاطر نزاعات الهوية من خلال الانخراط النشط في التعامل مع هذه النزاعات وتحولاتها إلى صراعات على نحو يحقق تكامل الدول العربية في التصدي لمخططات الجيوبولوتيكي الموجه نحو المنطقة العربية،وذلك بتغيير نمط السياسات السائدة على نحو يستوعب بعدين رئيسين،هما:

1- العمل بمنطق التجزئة مع هذه النزاعات:

أي التعامل مع كل نزاع وفقاً لاحتياجاته،والقدرات المتاحة،لمواجهة النزاع سواء على المستوي الداخلي أو الخارجي،مع التركيز على التصدي للاختراقات الخارجية،وذلك من خلال التكامل الاقتصادي والعسكري والتعامل من خلال لجنة لإدارة المخاطر تضم مجموعة متغيرة من فرق العمل،تعمل على استحداث طرق دبلوماسية لإنهاء النزاع بين الأطراف،وموصلة العمل على عدم تجديد النزاعات من خلال:إعادة إعمار مناطق النزاع، سواء بالاندماج الاجتماعي والادماج السياسي علي المستوي الداخلي،وأيضاً التكامل العربي في بناء قدرات الدول العربية لإدارة المراحل الانتقالية وتجاوزها،مع الحرص علي تحقيق وتوفير التوازن فيما بين الأمن القومي والأمن الإنساني عند التعامل مع قضايا نزاعات الهوية.

2- العمل وفق منطق التحالفات المرنة:

وذلك بتغيير الأطراف التي تم التنسيق معها في التحرك لوقف نزاعات وصراعات الهوية وفي هذا تجنب الاختلافات العربية البينية حول قضايا وتوجهات سياسية محددة، وأيضاً يتيح العمل بالتحالفات المرنة،تفعيل استخدام القوة العربية العسكرية المشتركة عند الاحتياج إليها لفض النزاعات،وذلك انطلاقاً من مشروطية المشاركة الاختيارية في تلك القوة.الأمر الذي تعتبره الدراسة سياسة بديلة لتفعيل اتفاقية الدفاع المشترك.بل ويمكن الانخراط النشط والتنسيق مع الأطراف الدولية المعنية أو تلك الدول التي تري مناطق النزاع والصراع امتداد لمصالحها الخارجية.إلا أن هذا التنسيق من خلال التحالفات المرنة يتم تحت سيطرة القوة العربية المشتركة وذلك لاحتواء وتحييد المشاريع الغربية الموجهة للسيطرة على الإقليم العربي.

وإن كانت مخططات التقسيم هي محاولات دائمة لتفريغ المنطقة العربية من أي منظومة جيوستراتيجية خاصة لضمان استمرار السيطرة الجيوبولتيك للمصالح الغربية.إلا أن استمرار إهمال الحكومات العربية لحالة التعايش مع حالة الإضراب الإقليمي والفوضى وتناقض المشروعات الدولية،والإقليمية،والوطنية الداخلية،تدفع بنزاعات الهوية إلى تخطي مرحلة الصراع إلى مرحلة الحروب الأهلية.

قائمة المراجع

أولاً : المراجع العربية :

2- د.محمد توفيق-الدولة في عالم بلا حدود"دراسة في الجغرافيا السياسية،(رشيد للنشر والتوزيع، رقم الايداع2003/17626)،ص 15

3- محمد عبد الغني سعودي، الجغرافيا والمشكلات الدولية،(القاهرة ،المكتبة النموذجية، 1977)، ص ص2-3

4- محمدعبدالغني سعودي، الجغرافيا السياسية المعاصرة "دراسة الجغرافية والعلاقات السياسية الدولية،(القاهرة:مكتبة الانجلوالامريكية 2010)، ص ص5-6.

5- لمزيد من التفاصيل:
محمد رياض، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا،(القاهرة:مؤسسة هندوي للتعليم والثقافة ،2012)ص ص54-58.

6- لمزيد من التفاصيل:
د. عبدالعظيم محمود حنفي،سلاح الجغرافيا،مجلة البراية،(إدارة الشئون العامة بالقوات البرية الملكية -السعودية،10 مارس 2013) متاح علي الرابط التالي:
https://rslf.gov.sa/Arabic/AlBarriyaMagazine/Articles/Pages/ar15.aspx
د.سعود عابد ،الفرق بين الاستراتيجية والجوستراتيجية،(الرياض)، (25 مارس 2010)، متاح علي الرابط التالي:
http://www.alriyadh.com/509799

7- ثأئرخليل حمد ،الأمن القومي الأمريكي"والتغيير في المنطقة العربية"،(الاردن: دار الحامد للنشر والتوزيع رقم الايداع2015/5/2131).

8- ثامر كامل محمد، الأخلاقيات السياسية للنظام العالمي الجديد ومعضلة النظام العربي، سلسلة دراسات استراتيجية،(مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية– الامارات، العدد 127)، أبو ظبي، ص25.

9- سعيد رفعت، الثورات والانتفاضات العربية بين نوازع الفرقة وعوامل التعثر، مجلة شئون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، (القاهرة: العدد 147،خريف 2011)، ص8.

10- د. محمد السعيد إدريس، مستقبل النظام العربي: بين التطورات الجديدة في هيكلية النظام العالمي وتداعيات الثورات العربية، المركز العربي للبحوث والدراسات، (18 يناير 2015)، متاح على الرابط: -

http:// www.acrseg.org/36543

11- لمزيد من التفاصيل: -

صلاح محمود سالم، نظرية المؤامرة في الوعي السياسي العربي، شئون عربية، (العدد 166، صيف 2016)، ص140.

12- أ.د صبري فارس الهيتي، الفوضى الخلاق والحرب الاستباقية والنظريات الجيوبولوتيكية، (عمان:درا أمجد للنشر، 2016) ص184.

13- خالد الدخيل، ما بعد الإخوان: إعادة بناء جديد للعلاقات المصرية الخليجية،(السياسة الدولية، عدد 194، أكتوبر 2013).

14- لمزيد من التفاصيل:
شريف شعبان، إلى أين تتجه القوة العربية المشتركة، (آفاق سياسية، العدد 18، يونية 2015)، ص65.

15- جواد الحمد، سياسات أميركا في المنطقة بعد الربيع العربي، (مركز دراسات الشرق الأوسط، أيار (مايو) 2012)، متاح على الرابط:
http:// www.mesc.com.jo/ourvision/2011/16.html/

16- لمزيد من التفاصيل:
حلب تقسم مجلس الأمن وفرنسا تحذر روسيا، خبر متاح علي الرابط التالي:
www.aljazeera.net/news/arabic/2016/10/8

17- مالك عوني، هل تعيد الانتفاضة العربية تعريف السياسة الأمريكية في المنطقة، تحولات استراتيجية "ملحق"، السياسة الدولية، (مؤسسة الأهرام، عدد 194، أكتوبر 2013)، ص4.

18- د. علي الدين هلال ، حال الأمة العربية، 2015-2016: العرب وعام جديد من المخاطر، المستقبل العربي، (مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت ، العدد 447، مايو 2016)ص 17.

19- لمزيد من التفاصيل حول (الدولة الفاشلة): -
روبرت كوبر، تحطم الأمم: النظام والفوضى في القرن الحادي والعشرين، ترجمة زهير السمهوري،(الرياض:مكتبة العبيكان، 2005)، ص 126.

20- د.علي الدين هلال ، حال الامة العربية ، 2015- 2016 ، مرجع سبق ذكرة ، ص15-16.

21- د. أحمد يوسف أحمد، مدخل إلى قراءة إجمالية في المشهد العربي،المستقبل العربي،مركز دراسات الوحدة العربية،العدد(443)يناير 2016 ،ص 49.

22- د. خالد حنفي علي، معضلات الهوية الوطنية بعد الثورات.. ليبيا نموذجاً، الديمقراطية، العدد 56، مؤسسة الأهرام ، ص 67.

23- إيمان احمد رجب- الهوية ام المصلحة "ماالذي يتحكم في علاقات الدول الخارجية " ، ملحق السياسة الدولية ، اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية ، السياسة الدولية ،مؤسسة الاهرام، عدد(186) ، اكتوبر 2011، ص 6.

26- د.هويدا عدلي، الكراهية في المجتمعات من منظور "أزمة الهوية" ، ملحق السياسة الدولية ، اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية ، السياسة الدولية (مؤسسة الاهرام ،العدد199، يناير2015)، ص 15.

27- د. خالد حفني علي،معضلات الهوية الوطنية بعد الثورات-ليبيا نموذجاً، الديمقراطية،مرجع سبق ذكره،ص 67.

28- المرجع السابق، ص 68.
29- د. سلوى بن جديد، العولمة الرأسمالية "وحدة المشهد الحضاري العالمي" على حساب الهوية الوطنية، السياسة الدولية، (مؤسسة الأهرام، العدد 192، القاهرة)، ابريل 2013، ص 56.
30– د. أحمد يوسف أحمد، مدخل إلى قراءة إجمالية في المشهد العربي، المستقبل العربي، مركز الدراسات العربية، مرجع سبق ذكره، ص ص 50-51.
31- د. مي مجيب، مأزق الأقليات: بين قمع ما قبل "الربيع" وتهديد الوجود ما بعده، الديمقراطية،(مؤسسة الأهرام-العدد 57، يناير 2015)، ص61.
32- نبيل عبد الفتاح، انتفاضة الإثنيات، أزمات الاندماج القومي ونزاعات الهويات بعد الثورات العربية، نشر في الإثنيات المضطربة، تحولات استراتيجية على الخريطة السياسية الدولية، السياسة الدولية،(مؤسسة الاهرام- العدد 193، يوليو 2013)، ص15.
33- سعد ميجو، آثار التفكيك في الجوار العربي، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 443، يناير 2016، ص ص 86-87.
34- نبيل عبد الفتاح، انتفاضة الإثنيات، مرجع سبق ذكره، ص15.
35- لمزيد من التفاصيل:
د. مي مجيب، الجغرافيا المأزومة: ديناميات الصراع في إقليم الشام والعراق بعد الثورات، نشرت في: عودة الجغرافيا السياسية، تحولات استراتيجية على خريطة السياسة الدولية، السياسة الدولية،(مؤسسة الأهرام - عدد 197، يوليو 2014)، ص 19.
36- رابحة سيف علام، العنف في سوريا.. حرب متعددة الجبهات، السياسة الدولية ،(مؤسسة الاهرام- العدد 198، أكتوبر 2014)، ص 96.
37- رابحة سيف علام، مصير سوريا.. بين الوحدة والتقسيم، السياسة الدولية،(مؤسسة الاهرام- العدد 205، يوليو 2016)، ص 115.
38- د. خالد حنفي علي، معضلات الهوية الوطنية بعد الثورات.. ليبيا نموذجاً، الديمقراطية،(مؤسسة الاهرام- العدد 56)، مرجع سبق ذكره،70
39- لمزيد من التفاصيل
- د. مي مجيب، مأزق الأقليات: بين قمع ما قبل "الربيع" وتهديد الوجود ما بعده، مرجع سبق ذكره، ص62.
- أحمد عليبة، اليمن من صراع الدولة القبلية إلى صراع الدولة الميلشيا، آفاق سياسية، (المركز العربي للبحوث والدراسات-العدد 14، فبراير 2015)، ص 75.
- حازم عمر، بنية مفككة: أزمة الدولة في ليبيا واليمن، آفاق سياسية،(المركز العربي للبحوث والدراسات، العدد 12، ديسمبر 2014)، ص 171.

40- طلال عتريس، تجارب الرهان على الخارج لحل مشكلات الداخل، شئون عربية، (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية- بيروت، العدد 166، صيف 2016، ص 53.
41- غازي بجمان، التحديات المستجدة في مواجهة النظام العربي، شئون عربية، (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية- بيروت)، عدد 166، صيف 2013، ص 44.
42- المرجع السابق ص 46.
43- المرجع السابق ص 47.

44- د. علي الدين هلال، حال الأمة العربية "2015-2016" العرب وعام جديد من المخاطر، مرجع سبق ذكره، ص 10.
45- نبيل عبد الفتاح أزمات الاندماج القومي ونزاعات الهويات، مرجع سبق ذكره، ص 18

48- محمد جابر الأنصاري،"إشكالية التكوين المجتمعي العربي: أقليات.. أم أكثرية متعددة"،في عدنان السيد حسين (محرر)،النزاعات الأهلية العربية: العوامل الداخلية والخارجية،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 1997)، ص 39.
1وئام السيد عثمان، دور المؤسسات غير الرسمية في إدارة الدولة،(القاهرة :مطبعة الوسام، 2011)، ص 4.

50- لمزيد من التفاصيل: تشارلز ليستر، الأزمة المستمرة: تحليل المشهد العسكري في سوريا، مركز بوكنجز الدوحة، الدوحة، قطر، مايو 2014، ص 2. متاح على الرابط التالي:
https://www.brookings.edua/about/centers/-doha -
51- د. علي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي في مواجهة مخاطر الانقسام والطائفية، السياسة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 47.
52- لمزيد من التفاصيل:
محمد محمود الإمام، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي،(بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، 2008).
53- لمزيد من التفاصيل:
شريف شعبان، إلى أين تتجه القوة العربية المشتركة؟ ، آفاق سياسية، (المركز العربي للبحوث والدراسات، عدد 18، يونية 2015)، ص 68.

ثانياً : المراجع الأجنبية :

1- لمزيد من التفاصيل:
Waiter Russell Mead, "The Return of Geopolitics: The Revenge of the Revisionist Powers" Foreign Affairs Magazine, May/June 2014.

24- Bhiku Parekh , Defining British Identity , The political Quarterly,Vol.71,No1 , Jan-March2000,p.6
25- Bernard Lewis , The Multiple Identities in the Middle East ,(UK: Weidenfeld and Nicolson,1998),pp68 -69

46- لمزيد من التفاصيل حول أهمية الإدماج في النسق الاجتماعي:
Talcott Parsons ; The social systeme , 1991. Availabel at:
,London:Routledge Press

http://home.ku.edu.tr/~mbaker/CSHS503/TalcottParsonsSocialSystem.pdf

47- Idris Evans ,Jessica Lane, Jessica Pealer and Megan Turner, "A Conceptual Model of Peacebuilding and Democracy Building: Integrating the Fields", Spring 2013 .Available at:

https://www.american.edu/sis/practica/upload/PDC-Practicum-Group-Spring- 2013-A-Conceptual-Model-of-Peacebuilding-and-Democracy-Building-Integrating-the-Fields.pdf
49- Lori Plothin Boghardt, Qatar and IsIs Funding: The U.S. Approach, Washington Institute, August 2014, available at:
http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/qatar-and-isis-funding-the-u.s.-approach

Towards a Strategic Approach for Managing the Risks of Geopolitical Changes in the Arab Region

Practical Study: For the Problem of Identity Disputes Escalation

The inability to manage the ideological, ethnic, racial and religious differences in the Arab region has raised the political conflict resulting from revolutionary changes to identity disputes, that made the aim of combating the escalation of the repercussions of geopolitical changes in the region, by facing the external breaches of identity disputes in Arab countries, a necessity for the problem of Arab countries' inability to face , and the study uses the historical approach, and the tool of analyzing the content for reaching a strategic approach to manage the risks of geopolitical changes in the Arab region.

(Geopolitics – Identity Disputes – Risk Management – Geopolitical Strategy – Geopolitics)